



أوضح القائد العام لجبهة تحرير سوريا، حسن صوفان، الأسباب التي دعت الجبهة للموافقة على اتفاق كفريا-الفوعة بريف إدلب.

وأكد قائد الجبهة في كلمة له - حصل موقع نور سورية على نسخة منها- "أن الاتفاق "قديم وقد بدأ منذ قتال وحصار أهالي الزبداني ومضايا" وأشار إلى أن حركة أحرار الشام -التي تعد المكون الرئيسي لجبهة تحرير سوريا- كانت مشاركة في المرحلة الثانية من الاتفاق، حيث تم إدراج بند المعتقلين، وأضاف: "أصر النظام على رفض القوائم الاسمية التي تم إحصائها والإصرار على أن يكون هو من يختار من يطلقهم، ولم يتم التوصل إلى نتيجة مما جمد الملف لأشهر طويلة، وانسحبت أحرار الشام من المفاوضات طوال ذلك الوقت".

ولفت "صوفان" إلى أن هيئة تحرير الشام طلبت من جبهة تحرير سوريا إعادة فتح موضوع كفريا والفوعة أثناء فترة القصف على جنوب العاصمة بعد خروج الثوار من الغوطة الشرقية، إلا أن ذلك قوبل بالرفض من قبل جبهة تحرير سوريا بسبب القتال الدائر بينها وبين تحرير الشام آنذاك، وأضاف: "بعد توقف القتال طلبت الهيئة أن يتم إخراج جماعة مخيم اليرموك مقابل إخراج ألف من جماعة كفريا والفوعة بحسب تفاوضهم مع الإيراني، إلا أن جماعة الفوعة رفضوا خروج ألف شخص وترك الباقين.

وتابع صوفان: "حين حصل البرود من الإيراني في إتمامه كان لا بد من الحشد العسكري واحتمالية فتح معركة لكيلا يترك

هذا الخنجر في خاصرتنا وبدأت التحضيرات للمعركة، وقد كان هناك خوف من أهالي القرى والبلدات المجاورة، بل من جميع المحرر من حصول قصف انتقامي وحشي رداً على فتح المعركة، ولذلك كان من الأفضل إتمام الأمر عن طريق تفاوض الهيئة بحيث يتحقق المقصود دون خسائر.

وأضاف: "كنا أمام ثلاثة خيارات: الأول السماح بإمضاء الأمر على هذا النحو الذي حصل بتفاوض الهيئة، والثاني إكمال العمل العسكري والضغط بالقتال لتحسين الشروط التفاوضية بخصوص قوائم المعتقلين، والثالث عرقلته وتفشيل مفاوضات الهيئة وتأجيله لشهور طويلة أخرى لا ندري ما يستجد فيها وربما يتهمنا الناس آنذاك بالخيانة لإبقائهم إذا أخذت الأمور منحى سيئاً وكانوا قوة ضاربة في معركة النظام المرتقبة"

كما شدد صوفان على ضرورة "الاهتمام بالشوكة العسكرية لحماية المحرر بتجهيز التحصينات ونقاط الرباط والإعداد لمعارك هجومية مؤثرة في الظرف الملائم والعمل بجدية في غرفة العمليات والسعي في إيجاد حكومة جديدة تشاركية بين جميع الأطراف بديلة عن حكومة الإنقاذ تلبي حاجات المجتمع، مرجعيتها مؤتمر وطني جامع يضم كافة أطراف الثورة ومؤسساتها وفعاليتها في الداخل والخارج مع التركيز على الداخل ومساعدة الحليف التركي على حماية المحرر سياسياً ودبلوماسياً".

كلمة الأخ حسن صوفان قائد جبهة تحرير سوريا بخصوص اتفاق الفوعة وكفريا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله واصحابه أجمعين، أما بعد:
يدور الآن كثير من اللغط والجدال حول موضوع كفريا والفوعة بعضه ناتج عن حرص على الثورة وحرقة على ملف المعتقلين، وبعضه اجتهادات أو تخرصات تخص الجانب العسكري، وبعضه تخوفات أو علامات على مصير إدلب، وبعضه من باب التلاوم وجلد الذات، وبعضه من باب تصفية الحسابات مع هيئة تحرير الشام، وبعضه من باب المزايدة وغير ذلك من الأسباب.

وقد أحببت من زاوية كوني قائداً لجبهة تحرير سوريا ولحركة أحرار الشام الإسلامية، أن أسلط الضوء على بعض النقاط، التي يجب أن يتم استحضارها حول هذا الموضوع كي يكون الجميع على بينة ويأخذوا الرواية عن أصحابها، ثم بعد ذلك يكون لكل وجهته التي هو مولياها في الحكم والتبني، وحسابنا جميعاً على الله وأن إلى ربك المنتهى.

1- هذا الملف قديم وقد بدأ من وقت القتال وحصار أهلنا في الزبداني ومضايا، ويعلم الجميع حجم البطولات والتضحيات والصمود الذي حصل آنذاك ووقف العالم بأسره متفجراً على حصار ظالم جائر يترك الناس موتى من الجوع، مما اقتضى أن يحصل اتفاق على إخراج أهلنا المحاصرين من هناك، بعد أن وصلوا إلى درجة عظيمة من الجهد والأذى والجوع والجميع يعلم أن الحركة قدمت في الزبداني ومضايا عشرات الشهداء والجرحى آنذاك، كما قامت الحركة في الشمال باقتحام القريتين عدة مرات وقدمت أيضاً عشرات الشهداء والجرحى وخسرت العديد من ألياتها ومعداتنا في تلك المعارك والجميع يعلم ذلك.

2- خلال المرحلة الثانية من المفاوضات التي كانت الحركة آنذاك مشاركة فيها تم إدراج بند المعتقلين في الاتفاق، وكان النظام متعنتاً جداً في هذا الملف، حيث أصر على رفض القوائم الاسمية التي تم احصاؤها والإصرار على أن يكون النظام هو من يختار من يطلقهم، واستمرت مفاوضات شاقة طويلة حول هذه النقطة ولم يتم التوصل إلى نتيجة مما جمد الملف لأشهر طويلة وانسحبت الحركة من المفاوضات طوال ذاك الوقت.

3- خلال القتال الأخير الذي جرى بين جبهة تحرير سوريا وهيئة تحرير الشام وأثناء المفاوضات التي تخللت المعركة، طلب الجولاني مني أن نفتح موضوع كفريا والفوعة من جديد بسبب القصف الذي جرى على جنوب العاصمة، بعد أن خرج الثوار من الغوطة وبدأ الاستفراد بالمناطق منطقة تلو الأخرى، لأجل إدراج إخراج شباب المخيم منه بعد أن حوصروا من جهة النظام ومن جهة الدواعش في وقت واحد وسوى النظام المخيم بالأرض، فرفضت طلبه بسبب القتال الدائر، وبعد توقف القتال طلبت الهيئة أن يتم إخراج جماعة المخيم مقابل اخراج ألف من جماعة كفريا والفوعة بحسب تفاوضهم مع الإيراني، ووافقنا على عدم تعطيل ذلك إلا أن جماعة الفوعة رفضوا خروج ألف شخص وترك الباقين ووصل جماعة المخيم آنذاك دون أي مقابل.

4- بعد توالي الانتكاسات وسقوط الغوطة ثم القلمون وجنوب العاصمة ثم ريف حمص ووصول النكسة إلى درعا، بات الأمر يحتاج إلى مقاربة جديدة توضع فيها حماية المحرر في الشمال كأولوية قصوى في جميع الملفات، وقد اتفقت كلمة العسكريين على أن خروج جماعة الفوعة وكفريا هو أمر ضروري لأنهم خنجر في خاصرتنا، وعلى ذلك الأساس وافقنا على أن تتابع الهيئة مفاوضاتها بخصوص الملف علماً أن تعنت النظام في موضوع المعتقلين قد ازداد خصوصاً مع الفجوات التي باتت ظاهرة بين النظام والإيراني وكذلك بين الروسي والإيراني، وكان الرأي العام الشعبي في الفترة الأخيرة مع إنهاء هذا الملف.

وحين حصل البرود من الإيراني في إتمامه كان لا بد من الحشد العسكري واحتمالية فتح معركة لكيلا يترك هذا الخنجر في خاصرتنا، وبدأت التحضيرات للمعركة وقد كان هناك تخوف من أهالي القرى والبلدات المجاورة بل ومن جميع المحرر من حصول قصف انتقامي وحشي رداً على فتح المعركة، وكانت طائرات الاستطلاع لا تفارق السماء طوال الفترة الماضية ولذلك كان من الأفضل إتمام الأمر عن طريق تفاوض الهيئة بحيث يتحقق المقصود بدون خسائر.

في نهاية المطاف كنا أمام ثلاث خيارات :

الأول: السماح بإمضاء الأمر على هذا النحو الذي حصل بتفاوض الهيئة.

الثاني: إكمال العمل العسكري والضغط بالقتال لتحسين الشروط التفاوضية بخصوص قوائم المعتقلين، والمعركة كانت ستنتهي بإخراج أهالي القريتين على كل حال مع فقدان عدد من الشهداء والجرحى من المجاهدين وحينها لو حصل القصف الانتقامي لخطأنا بل وجرمنا كثير ممن يخطؤنا في إخراجهم الآن.

الثالث: عرقلته وتفشيل مفاوضات الهيئة و تأجيله لشهور طويلة أخرى لا ندري ما يستجد فيها وربما يتهمنا الناس آنذاك بالخيانة لإبقائهم، إذا أخذت الأمور منحى سيئاً وكانوا قوة ضاربة في معركة النظام المرتقبة. وإرضاء الناس غاية لا تدرك وينبغي أن نسعى لإرضاء مولانا عز وجل.

5- من الناحية القانونية الذي قام بتهجير كفريا والفوعة على الحقيقة هو النظام وايران، حيث أصروا على تهجير الناس في جميع المناطق التي سيطروا عليها وهم الذين طلبوا إخراج جماعة الفوعة وكفريا، وبالنسبة لنا بعد تحرير سوريا من هذا النظام المجرم لا مانع لدينا من عودة هؤلاء إلى مناطقهم وقراهم ما دام أن جميع المهجرين والنازحين سيعودون إلى مدنها ومناطقهم والعالم بأسره يعلم أن التهجير هو سياسة ممنهجة للنظام وليس للتوار.

6- الذي نراه واجباً في هذه المرحلة هو الاهتمام بالدرجة الأولى بالشوكة العسكرية لحماية المحرر بتجهيز التحصينات ونقاط الرباط والإعداد لمعارك هجومية مؤثرة في الظرف الملائم وهذا يقتضي العمل بجدية في غرفة العمليات الموجودة وتطويرها.

ومن المطلوب أيضاً السعي في إيجاد حكومة جديدة تشاركية بين جميع الأطراف بديلة عن حكومة الإنقاذ، تلبي حاجات المجتمع مرجعيتها مؤتمر وطني جامع يضم كافة أطراف الثورة ومؤسساتها وفعاليتها في الداخل والخارج مع التركيز على الداخل، بحيث يتم قدر الاستطاعة سحب أية ذرائع مزعومة للروس والنظام والإيرانيين في استهداف المحرر، ومساعدة الحليف التركي على حماية المحرر سياسياً ودبلوماسياً علماً أن تلك الذرائع لم تكن موجودة في الغوطة ولا في درعا ولم يمنع ذلك من مهاجمتها من قبل العدو بل وتم ضرب الغوطة بالكيماوي ولم يفرقوا بين طرف وآخر، وقاموا بتهجير أهلنا قسرياً من جميع المناطق بعد قتل الناس وتسوية البيوت والأحياء بالأرض، ولم يبالوا بقانون دولي ولا بمحكمة الجنايات وراقب المجتمع الدولي مأساتنا بصمت بل وبتشرف.

وأيضاً من المهم التوصل إلى موقف وتمثيل سياسي موحد منطلق من مبادئ الثورة يحافظ عليها ولا يتجاوز خطوطها الحمراء.

وأخيراً نحن فصائل مجاهدة قمنا امتثالاً لأمر الله ولدفع الظلم عن هذا الشعب، وإذا اختار العدو قتالنا في الشمال فلن يجد بحول الله إلا أناساً باعوا أنفسهم لله قادة وجنوداً، ولن يصل النظام ولا الروس إلى من وراءنا إلا على جثثنا وأشلاننا، ونحن نعلم أن هناك الكثير من الصادقين والغيورين من جميع الفصائل يحملون هذه العقيدة منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً.